واقع البحوث الإعلامية في الجزائر وآفاقها

أ.د. عبد اللّه بوجلال
جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية - قسنطينة -الجزائر .

تشهد الدراسات والبحوث الإعلامية في الجزائر تغييرا إيجابيا، كميّا ونوعيّا، في العشر سنوات الأخيرة، فمن الناحية الكمية تضاعف عددها وتنوعت مجالاتها وموضوعاتها من :سياسية واجتماعية وثقافية وتربوية وقانونية وسلوكية، وتقنية، كما أنها عالجت الجوانب المتعلقة بعناصر العملية الاتصالية المختلفة (المرسل، الرسالة، الوسيلة، المستقبل، استقبال وإدراك الرسالة، التأثير ورجع الصدى) .

أما من الناحية النوعية، فلقد شهدت هذه الدراسات والبحوث تغييرا إيجابيا، بتناولها موضوعات اجتماعية وثقافية وفنية جديدة، خصوصا معالجتها التأثيرات التي تحدثها الرسائل الإعلامية في اتجاهات وأذواق وسلوكات وقيم الجمهور، وربط انشغالاته بالأحداث والتغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية الوطنية والدولية ... الخ، إضافة إلى استخدامها مناهج وتقنيات جديدة لم توظفها الدراسات والبحوث السابقة المنجزة في الجزائر في العقود السابقة، مثل اختبار العلاقات السببية، وتحليل الخطاب وتحليل المحتوى، ودراسة الحالة، وغيرها

من المناهج والتقنيات الموظفة في البحوث المعاصرة مثل (المنهج الوصفي، المنهج المقارن، وتقنية تحليل المعطيات والبيانات باستخدام المعاملات الإحصائية) .

وبالرغم من هذه التغييرات الإيجابية التي شهدتها البحوث الإعلامية الجزائرية، إلا أنها لازالت متأخرة عن مثيلاتها في الدول الأجنبية، محتوى ومجالات ومناهج وتقنيات، وتوظيفا، وإمكانيات و تنظيما .

فماهي جوانب قصور هذه البحوث ؟

و كيف يمكن تجاوزها لإحداث تقدم نوعي لها في المستقبل ؟

و ماهي وظائف وأهداف هذه البحوث الإعلامية المنشودة مستقبلا ؟

أوجه قصور بحوث الإعلام الجزائرية :

لايمكن تناول كل أوجه وعناصر قصور هذه البحوث، ولكن يمكن حصرها في الجوانب الآتية :

1 – غياب برنامج وطني للبحوث الإعلامية للإسترشاد به في اختيار المشكلات والموضوعات التي تتطلب البحث، وتحديد أولويات ذلك التناول، وعدم تكرار معالجة الموضوعات التي ليست لها أهمية معرفية أو تطبيقية، إضافة إلى أن هذا البرنامج الوطني يساعد الأساتذة المؤطرين لطلبة الدراسات العليا الأولى والثانية، كما يساعد اللجان العلمية للأقسام والمجالس العلمية للكليات في توجيه طلبة الماجستير والدكتوراه وإرشادهم إلى اختيار موضوعات علمية إعلامية واتصالية تتّسق مع الاحتياجات العلمية والوظيفية الوطنية في هذا المجال .

2 – غياب الاتصال والتنسيق بين الباحثين الإعلاميين ومؤسسات البحث الوطنية ومخابره، وهذا ما جعلهم يجهلون معظم المشكلات المعالجة والبحوث المنجزة في الجزائر، بالرغم من قلتها، وحرمهم بالتالي من الاستفادة

من جهود زملائهم العلمية الإعلامية، والتكامل بينها للارتقاء بالبحث : محتوى ومناهج وتقنيات، واستغلال نتائج هذه الجهود البحثية في معرفة الظواهر الإعلامية والاتصالية الوطنية والعلاقات بينها وبين الظواهر والمتغيرات الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية والنفسية والوظيفية.. وغيرها، إضافة إلى أن هذه الوضعية السلبية أدت إلى عدم تقديم مؤسسات البحث والجامعات مساعدة معرفية وعلمية لمؤسسات الإعلام والمشرفين عليها للاستفادة منها في تحسين أدائها الإعلامي، ومعرفة احتياجات الجمهور وانشغالاته الإعلامية والترفيهية والثقافية، واتجاهاته نحو ما تقدمه أجهزة الإعلام من رسائل ومحتويات مختلفة، علاوة على معرفة النقائص والعثرات الموجودة في العملية الإعلامية: محتوى ولغة وأسلوبا، وتوقيتا، وقيما...الخ.

3- غياب المشاريع البحثية المشتركة بين الباحثين ومؤسسات ومخابر البحث الوطنية، وهذا الغياب جعلها قاصرة عن الإحاطة بجوانب وعناصر المشكلات والموضوعات المعالجة على المستوى الوطني، وعاجزة عن إدراك الحقائق المتعلقة بالظواهر الإعلامية في الجزائر والمتغيرات المرتبطة بها.

4- اعتماد معظم البحوث المنجزة على عدد محدود من المناهج العلمية، مثل المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي، وعدم توظيفها مناهج أخرى، مثل: المنهج التجريبي، والمنهج المقارن، والمنهج التنبؤي، ومنهج تحليل النظم إلا نادرا جدا، إضافة إلى عدم القيام بالدراسات المتعددة المراحل، والبحوث التي تختبر العلاقات السببية، والبحوث القاعدية، وقلة المزاوجة بين البحوث الكمية والنوعية، والتنوع في أساليب وأدوات جمع المعلومات، مثل: المقابلة بأنواعها، والملاحظة بأنواعها، ودراسة الحالة، لجمع

المعلومات المركزة والشاملة عن عناصر المشكلة المدروسة، ومعرفة مدى العلاقة بينها وبين المتغيرات والعوامل المرتبطة بها[1].

5 – غلبة طابع التسرع في إنجاز هذه البحوث الإعلامية في الجزائر، سواء كانت فردية أو جماعية، لتحقيق أهداف لا علاقة لها بالأغراض العلمية، كالإسراع بمناقشة الرسائل الجامعية والترقية المهنية، وصرف المستحقات المالية للباحثين أعضاء فرق البحث ... وغيرها. وهذا أدى إلى افتقاد معظم البحوث العلمية المنجزة إلى الشروط العلمية والأكاديمية، مما يعني عدم اكتساب أصحابها قواعد البحث العلمي وأساليبه، وعدم معالجتهم موضوعات البحث بدقة وصرامة علمية، وإخفاقهم في تقديم إضافة معرفية وعلمية نوعية .

6 – عدم نشر معظم البحوث الإعلامية المنجزة، خصوصا التي لها قيمة علمية ومعرفية ووظيفية بالرغم من قلتها، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها : عدم توافر إمكانيات ووسائل طبعها ونشرها في صيغة كتب خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وعدم حرص أصحابها لتحقيق ذلك لكثرة العراقيل الإدارية، ولعدم انفتاح المحيط الإجتماعي والثقافي على مثل هذه الدراسات

---

[1] انظر المراجع الآتية :

- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط 1 القاهرة، عالم الكتب، 2000 ص 213 – 260 .

- محمد سمير حسين، تحليل المضمون، ط أ، القاهرة، عالم الكتب، 1983، ص : 35-69 .

- المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين، البحوث الاتصالية، مجلة البحوث، العدد : 03 تموز، 1980، بغداد، ص 109-115 .

- محمد سمير حسين، بحوث الإعلام :الأسس والمبادىء، القاهرة عالم الكتب، 1976، ص 123-150 .

-Rodolphne Ghiglione , Benjamin Matalon , les enquètes Sociologique : Théories et Pratique , Armand collin – Collection u , Paris 1978,P 10-21 , 155-288 .

- سامي طايع، بحوث الإعلام، القاهرة : دار النهضة العربية، 2001، 139-227 .

والبحوث، إما جهلا بها أو احتقارا لها ولأصحابها، أو لعدم الوعي بأهميتها المعرفية والتطبيقية وهذا هو الشائع تجاه كل أنواع البحوث والدراسات العلمية في الجزائر، أي أن هذه الظاهرة السلبية المتعلقة بتدني الاهتمام بالبحث العلمي ونتائجه، من طرف المجتمع ومؤسساته وهيئاته، تعد تقليدا جزائريا فريدا من نوعه على مستوى المجتمعات المعاصرة .

كيفية إحداث تغيير إيجابي في البحوث الإعلامية الجزائرية :

إذا كانت هذه هي سمات البحوث الإعلامية في الجزائر وهذه هي حالتها، كيف يمكن تصويب هذا الخلل وإحداث تغيير إيجابي فيها: تنظيما وهيكلة، وبرامج، وتنسيقا، وتكاملا فيما بينها ؟

1- نشير إلى أن النصوص القانونية المنظمة للبحث العلمي متوفرة منذ سنوات [1]، وأن الهياكل التنظيمية هي بدورها موجودة منذ سنوات [2]، لكن

---

[1]- أنظر :

- المرسوم الرئاسي رقم 83-521 المؤرخ في 10 سبتمبر 1983 المحدد للقانون الأساسي لمراكز البحث (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 26 جويلية 1983، ص 1320 -1322) .

- المرسوم الرئاسي رقم : 83-455، الصادر في 23 جويلية 1983، المتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : 10 سبتمبر 1983، ص : 2273 – 2277) .

- Direction de la recherche universitaire , Receueil des textes legislatifs et reglementaires regissant la recherche scientifique et technique, novembre 1993 .D.U.R.S) .

[2]مرسوم تنفيذي رقم 99-244 مؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999، يحدّد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 03 نوفمبر سنة 1999، ص5-8.

-M.E.S.R.S, Dossier de proposition de création d'un établissement public A caractère scientifique et technologique, Alger, Mai 1999.

الغائب هو استغلال وتوظيف هذه القوانين والهياكل المنظمة والمدعمة للبحث العلمي في مجال الإعلام، من طرف الباحثين والمسيرين لهياكل البحث ومخابره، لتحقيق التكامل والتشاور والتنسيق فيما بينهم وطنيا، وإعطاء دفعة قوية نحو الأمام للبحث الإعلامي، بالقيام ببحوث قاعدية وتطبيقية تتناول الظاهرة الاتصالية في الجزائر من مختلف جوانبها، خصوصا وأن الوسائل والإمكانيات المادية متوفرة حاليا للقيام بذلك، بما يلبي الحاجات وزيادة [1].

2- أما فيما يخص وضع برنامج وطني للبحوث الإعلامية، فالصيغة القانونية والتنظيمية له موجودة منذ أكثر من عشر سنوات، حيث خصصت فقرة لهذا البرنامج ضمن البرنامج الوطني للبحث المتعلق بالمخطط الخماسي الأول للبحث (98- 2002)[2]، والمخطط الخماسي الثاني (2003-2007) والمخطط الخماسي الثالث (2008-2012)[3]. وبالرغم من ذلك، لم يقم الباحثون الإعلاميون

- مرسوم تنفيذي رقم 99-257 مؤرخ في نوفمبر سنة 1999، يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 82، 21 نوفمبر 1999، ص:9-13.

-مرسوم تنفيذي رقم: 99-256 مؤرخ في 16 نوفمبر 1999، يحدد كيفيات إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 82، 21 نوفمبر 1999، ص:3- 9.

[1] خصصت الدولة الجزائرية ميزانية بـ 100 مليار دينار جزائري للبحث، خلال المخطط الخماسي الثالث للبحث 2008-2012، بالإضافة إلى ميزانية سنوية لأكثر من 650 مخبر البحث على المستوى الوطني، تخص التسيير والتجهيز بالوسائل والتقنيات الضرورية لنشاط هذه المخابر العلمية.

[2] انظر المادة العاشرة من قانون رقم 98-11 مؤرخ في 22 أوت 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 62، 24 أوت 1998.

[3] هؤلاء الباحثون هم: عبد الله بوجلال، فضيل دليو، فؤاد بوقطة.

بعملهم المطلوب حسب الصيغة الوزارية، مثل ما قام به زملاؤهم الباحثون في الميادين العلمية الأخرى التي شملها البرنامج الوطني للبحث منذ سنة 1998 إلى جانفي 2009، حيث استدعت الوزارة لجنة من ثلاثة أساتذة باحثين لحضور اجتماع لجان البرنامج الوطني للبحث في مدينة وهران، خلال يومي 24 و25 جانفي 2009 لوضع برامج وطنية للبحث خاصة بالمخطط الخماسي الثالث للبحث (2008-2009) .

ولقد اقترحت لجنة الإعلام والاتصال في هذا اللقاء برنامجا وطنيا يتشكل من أربعة مجالات.

و يتضمن كل مجال عدة محاور، وهي بدورها تتكون من عدة موضوعات ذات أولوية في الإنجاز خلال المخطط الخماسي الثالث للبحث (2008-2012)، من طرف الباحثين الجزائريين وطلبة الدراسات العليا بنوعيها[1].

ولقد اعتمدت اللجنة في عملها على ما قام به الأساتذة الباحثون في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، في سنتي1999 و2000،[2]، إذ استدعي هؤلاء الأساتذة إلى عدة اجتماعات لوضع برنامج وطني للعلوم الاجتماعية والإنسانية والإسلامية خاصة بالتخصصات العلمية الموجودة في الجامعة ومن

---

[1] - M.E.S.R.S, D.G.R.S.D.T,Programmes Nationaux de recherche, réunion des comités de programme, Oran, les 24,25 Janvier 2009.

- الاتصال – البرنامج الوطني للبحث رقم:26-Communication-PNRN.26-

[2] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، محضر أعمال الندوة الوطنية للبحث في العلوم الإسلامية، المتضمن: مشروع البرنامج الوطني للبحث في العلوم الإسلامية، 22، 23 جوان 1999، حيث تضمن هذا المشروع تسعة محاور و88 موضوعا في الإعلام والاتصال – من وضع لجنة الإعلام - .

بينها الإعلام [1]، والتي توجت بتنظيم الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي، أيام دراسية حول البرنامج الوطني للبحث في " العلوم الإنسانية " –ميدان " العلوم الإسلامية " – بالجزائر العاصمة أيام : 08، 09، 10 أفريل 2001 . [2]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه سبق لهذه الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث أن طلبت من السيد / نائب مدير جامعة الأمير عبد القادر المكلف بالبحث والدراسات العليا، في سنتي 1999، 2000، الاتصال بالأساتذة الباحثين في الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر لإثراء برنامج البحث في الإعلام المعد من جامعة الأمير عبد القادر، وبعد اتصالات المعني بزملائه الباحثين في إدارة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر عدة مرات، لم يلق أية استجابة فعلية [3]، وهذا جعل الوزارة الوصية ترفض اعتماد البرنامج الخاص بالإعلام والاتصال المقدم من جامعة الأمير عبد القادر واكتفائها بالبرنامج الخاص بالدعوة والإعلام الإسلامي ضمن البرامج الأخرى في ميدان : العلوم الإسلامية والإنسانية [4].

---

[1] نظمت هذه الاجتماعات في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بطلب من الوزارة المنتدبة للبحث، ومبادرة إدارة الجامعة، وجمعت الأساتذة الباحثين في هذا المجال على المستوى الوطني .

[2] الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي، مديرية تنسيقية البحث والتطوير التكنولوجي، الأيام الدراسية حول البرنامج الوطني للبحث في " العلوم الإنسانية " – ميدان : " العلوم الإسلامية " – الجزائر، 08-09-10 أفريل 2001 .

[3] عبد الله بوجلال، أستاذ الإعلام والاتصال ونائب مدير الجامعة السابق .

[4] – البرنامج الوطني للبحث في العلوم الإنسانية، ميدان العلوم الإسلامية، مرجع سبق ذكره المحور الخامس، ص : 2، 3 .

3 – أما فيما يتعلق بالتنسيق والإتصال والتكامل بين الباحثين ومخابر البحث الإعلامية في الجزائر، فينبغي الشروع في هذه الجوانب في أسرع وقت، إذا كانت هناك رغبة جادة في القيام بالبحث الإعلامي والارتقاء به، وتوفير معلومات علمية وحقائق عن المشكلات الاتصالية من جميع أوجهها، إذ من غير المعقول التقوقع على الذات في كل مخبر بحث، أو في كل جامعة تتوفر على باحثين إعلاميين [1]، كما هو جار حاليا، حيث ينعدم الاتصال بين الباحثين وبين هذه المؤسسات والمخابر، ولا يعرف أي طرف ماتقوم به الأطراف الأخرى، أي أن أي اتصال أو تنسيق أو إعلام غائب بين الباحثين في الإعلام والاتصال، ولا يوجد أيّ مبرر أو تفسير لهذا السلوك الغريب .

وفي هذا المجال، لابد من إنجاز مشاريع بحوث مشتركة تتناول الظواهر الإعلامية والاتصالية على المستوى الوطني، وإنجاز بحوث متعمقة وشاملة، وذات مراحل متعددة، ودراسة المشكلات والموضوعات من كل جوانبها للإحاطة بها وتوضيح العلاقات بين متغيراتها المختلفة وكشف العوامل المؤدية إلى تكرار الظواهر الاتصالية، تمهيدا لصياغة نظريات خاصة بها، أو الوصول إلى إبراز القوانين التي تخصها، وينبغي أن لا تكتف هذه البحوث الميدانية والمتعمقة والشاملة بالوصف أو المقاربات النظرية، اعتمادا على البحوث الاستكشافية أو بحوث الآخرين، كما هو شائع الآن في الجزائر .

4 – كما تدعو الحاجة البحثية والعلمية أيضا إجراء اتصال وتنسيق بين الباحثين الإعلاميين والباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يقومون ببحوث لها صلة بالإعلام والاتصال لتحقيق نفس الأهداف العلمية أو الوظيفية.

---

[1]– توجد مخابر بحث في عدة جامعات وطنية، من بينها: جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة. انظر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي-A.N.D.R.U -
Annuaire des laboratoires de recherche universitaire 2ème édition, 2007.

5 – ينبغي الانفتاح على الباحثين ومؤسسات البحث في الوطن العربي وفي الدول الأجنبية للاستفادة من خبراتهم ونتائج أبحاثهم، وإجراء مقارنات بينها وبين نتائج البحوث المنجزة في الجزائر، إضافة إلى إنجاز بحوث مشتركة معهم .

6 – يجب عدم الاكتفاء بإنجاز مشاريع البحوث والتنسيق مع الباحثين الآخرين في داخل الوطن وفي خارجه، بل لابد من التعريف بالبحوث المنجزة والإعلان عنها وعن نتائجها، بنشرها في كتب، أو في مجلات علمية متخصصة، أو في مواقع خاصة بها في شبكة الانترنت، لكي يتعرف عليها الباحثون والدارسون ويستغلونها علميا، ويضيفون إليها بحوثا أخرى، كما تستفيد منها المؤسسات والهيئات الوطنية في القطاعات التنموية والخدمية : الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية ... وغيرها . وبهذا يتحقق التواصل العلمي بين الباحثين، وتعمّم الفائدة من هذه البحوث لتشمل الجهات المستفيدة وظيفيا من نتائجها وحقائقها.

وظائف وأهداف البحوث الإعلامية في الجزائر:

تسعى البحوث الإعلامية والاتصالية في الجزائر إلى تحقيق الوظائف والأهداف الآتية في المستقبل المنظور :

- رصد ومتابعة ومعرفة المشكلات والظواهر الإعلامية والاتصالية، باستخدام الأسلوب العلمي لكشف سماتها وخصائصها، والحقائق المتصلة بها، والعلاقات بين متغيراتها وعناصرها .

- توظيف هذه الحقائق العلمّية لتفعيل عملية الاتصال في المجتمع الجزائري، وإيجاد الحلول للمشكلات الإعلامية به .

- معرفة احتياجات ورغبات واتجاهات جمهور وسائل الإعلام الوطني، وأنماط الوسائل والمضامين الاتصالية التي يقبل عليها، والعوامل والمتغيرات المرتبطة بذلك الإقبال.

- تحليل المواد والوسائل الإعلامية المقدمة في تلك الوسائل والوسائط المختلفة، لمعرفة طبيعة مضامينها والقيم التي تدعو إليها، والطرق الفنية التي تقدم بها.

- توفير المعلومات والبيانات العلمية للممارسين الإعلاميين لزيادة كفاءتهم المهنية، بتزويدهم بالحقائق اللازمة لفهم طبيعة العملية الإعلامية وعناصرها، و شروط نجاحها، والظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تتم فيها، والمتغيرات والعوامل المرتبطة بها، والتي تؤثر في إنجاحها أو إفشالها، ومنها الظروف السياسية والمهنية، وطرق تسيير المؤسسات الإعلامية، ومساحة فضاء الحرية المهنية الإعلامية، والضغوط الممارسة على عمل الصحفيين، وحدود الحرية المتاحة لهم، وأخلاق المهنية الإعلامية، ... وغيرها.

- معاونة الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسات والخطط والبرامج الإعلامية، عن طريق الحقائق والبيانات المتحصل عليها بواسطة البحوث الإعلامية المنجزة في الجزائر، خصوصا البحوث الميدانية والتحليلية التي تتناول الواقع الإعلامي الجزائري ووظائفه وتأثيراته والفئات الاجتماعية التي تتفاعل معه إيجابا أو سلبا.

- مساعدة المؤسسات الإعلامية المختلفة في الجزائر في اختيار البدائل المناسبة لكل منها، في مجال الإدارة والتسيير المالي والبشري، لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة مادية وجهد بشري.

- معاونة الجمهور المتلقي على تكوين نظرة نقدية وموقف انتقائي يساعدانه في اختيار الوسائل والرسائل والمواد المناسبة، وهذا ما يدفعه أيضا إلى المشاركة الإيجابية في العملية الإعلامية.

- معرفة الآثار التي تحدثها المواد الإعلامية والثقافية والترفيهية المقدمة عبر الوسائط الإعلامية والاتصالية القديمة والجديدة، والإحاطة بالمتغيرات والعوامل التي لها صلة بإحداث تلك الآثار المختلفة على الجمهور المستقبل لها.

- الارتقاء بوعي أفراد المجتمع بالظواهر الإعلامية الدولية المعاصرة، خصوصا الوسائط الاتصالية والإعلامية الجديدة، بواسطة الدراسات والبحوث التي تتناول خصائصها الفنية والتقنية، ومضامين رسائلها وموادها وقيمها، وأوجه استخدام الجمهور لها، وطبيعة الآثار التي تتركها على معلوماته وتصوراته وآرائه ومواقفه وسلوكاته.

ولتحقيق هذه الأهداف والوظائف الخاصة ببحوث الإعلام والاتصال في الجزائر في السنوات المقبلة ينبغي تجاوز السلبيات والنقائص التي تسم هذه البحوث في الفترة الحالية، خصوصا، غياب التنسيق بين الباحثين الجزائريين وهياكل البحث الوطنية، وعدم القيام بمشاريع بحوث وطنية مشتركة، إضافة إلى عدم مراعاة أولويات المشكلات والموضوعات العلمية التي تتطلب البحث لسد الحاجات المعرفية والعلمية أو التطبيقية والوظيفية. وهذه الأخيرة تحتاج إلى مزيد من الانفتاح العلمي على الواقع الإعلامي والاتصالي في الجزائر، وإقامة جسور تعاون مع المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية المعنية بهذه البحوث والدراسات.